The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N2, P P.305 -329
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٢ آب ٢٠٢٢ ص ص ٣٠٥-٣٢٩

The effectiveness of information technology on the efficiency of the performance of internal control bodies a comparative study between Rashid banks and rafidgen

فاعلية تكنلوجيا المعلومات على كفاءة اجهزة الرقابة الداخلية دراسة مقارنة بين مصارف الرشيد والرافدين

*م. قاسم علي عمران سلمان البياتي

Abstract :Technology has become an important means in the economic, social and political aspect and is the basis for delivering information to the beneficiaries accurately and on time, and technology has evolved with the development of goals and objectives, this is the goal of research to verify the existence of an internal control system that works according to information technology in a number of banks Rashid and Rafidain / Hilla and highlight the role of internal control in the electronic accounting information system and identify weaknesses in its use has reached the researcher to a set of conclusions was one of the most important

1- Al-Rasheed and Rafidain banks apply the IT system at varying rates so that al-Rasheed banks apply at a higher rate than their rafidain counterparts
2- The dimensions of information technology have a varying effect on internal control in both types of banks, and this indicates that there are constraints on internal control under information technology, The researcher pointed to the most important recommendations as follows:

* جامعة الفرات الاوسط التقنية / المعهد التقني المسيب

1-The need for cooperation between users of the information technology system and the internal control system for the purpose of identifyingandavoidingobstacles

2-The need to limit the technological system, especially information technology, to specific personnel to determine their responsibility for their outputs in front of the internal control system

المستخلص :- باتت تكنولوجيا المعلومات وسيله مهمه في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و هي اساس لا يصال المعلومات للمستفيدين بشكل دقيق و بالوقت المحدد و قد تطورت التكنولوجيا بتطور الاهداف و الغايات ، لهذا هدف البحث على التحقق من وجود نظام رقابه داخليه يعمل وفق تكنولوجيا المعلومات في عدد من مصارف الرشيد و الرافدين / الحلة و تسليط الضوء على دور الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني و الوقوف على نقاط الضعف في استخدامه وقد توصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات كان من اهمها

١- ان مصارف الرشيد و مصارف الرافدين تطبق نظام تكنولوجيا المعلومات بنسب متفاوتة بحيث ان مصارف الرشيد تطبقه بنسبه اعلى من نظيرها الرافدين.

٢- ابعاد تكنولوجيا المعلومات لها قوه تأثير متفاوت على الرقابة الداخلية في كلا النوعين من المصارف و هذا يدل على وجود معوقات على الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات .

واشار الباحث الى اهم التوصيات بالاتي :

١- ضرورة التعاون بين مستخدمي نظام تكنولوجيا المعلومات و نظام الرقابة الداخلية لغرض تحديد المعوقات و تلافيها

٢- ضرورة حصر النظام التكنولوجي و خصوصا تكنولوجيا المعلومات بموظفين محددين لتحديد مسؤوليتهم عن مخرجاتها امام نظام الرقابة الداخلية

المقدمة :- مما لاشك فيه ان لتكنلوجيا المعلومات تأثيرا مباشر في جميع الوحدات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية وبات استخدامها امر ضروري في جميع مفاصل الاعمال ومن ضمن الانظمة التي تأثرت بالتكنلوجيا الانظمة المحاسبية حيث اعتمدتها بشكل واسع من خلال اظهار نتائج الاعمال المالية فضلا عن اصدار الكشوفات المالية للمستفيدين سواء كانوا اطراف خارجية ام داخلية وبوقت قياسي وبالتالي يسهل عملية اتخاذ القرارات وقد اختار الباحث مصارف الرشيد والرافدين لتطبيق البحث kوقد تم توزيع استمارة استبانة وتحليلها بنظام spss واستخراج الوسط الحسابي والانحراف

المعياري لقياس اثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على انظمة الرقابة الداخلية وتضمن البحث اربعة مباحث ،جاء في المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد شمل الجانب النظري وتخلل المبحث الثالث الجانب التطبيقي وخصص المبحث الرابع للاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول(منهجية البحث) : يقدم هذا المبحث عرضا لمشكلة البحث واهدافه واهميته والمنهجية فضلا عن دوائر مجتمعه وعينته وحدوده وكما يلي :-

اولا – مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بمعرفة مدى مواكبة اجهزة الرقابة الداخلية للتطورات الحاصلة في تكنلوجيا المعلومات ومدى قيامها على اتباع كافة السبل لمواجهة تلك التطورات ويمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤلات التالية :

١- ما أهمية استخدام تكنلوجيا المعلومات من قبل اجهزة الرقابة الداخلية؟

٢- ما هي اهم المعوقات التي تواجه اجهزة الرقابة الداخلية جراء استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

ثانيا- هدف البحث :- يهدف البحث الى التحقق من وجود نظام رقابة داخلية يعمل وفق تكنلوجيا المعلومات في المصارف قيد البحث فضلا عن تسليط الضوء على دور اجهزة الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والوقوف على نقاط الضعف والقصور في استخدامه

ثالثا- اهمية البحث :- يستمد البحث اهميته من اهمية وجود نظام رقابة داخلية في المصارف قيد البحث ودوره الفعال الذي يلعبه في تحقيق الاهداف التي تسعى اليه هذه المنظمات من خلال الية تعمل على ضبط العمل فضلا عن الاهمية المتأتية من استخدام تكنلوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية وما له من دور في الدقة بالأداء والسرعة في اعداد التقارير وعرضها بشكل افضل مما كان في النظام اليدوي.

رابعا : فرضية البحث :- على ضوء ما سبق وتنفيذا لأهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:-

١- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تكنلوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية.

٢- يؤثر تكنلوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية تأثير ذات دلالة معنوية.

٣- عدم ملائمة نظم الرقابة الداخلية في ظل تكنلوجيا المعلومات مع اللوائح والقوانين المتبعة في المصارف.

٤- توجد معوقات لنظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنلوجيا المعلومات في المصارف.

خامسا- منهج البحث :- استعمل لأغراض هذه البحث (منهج البحث القائم والتحليل البعدي) حيث يعتمد على المنهج المسحي كونه يحقق بيانات ومعلومات حول اراء الاشخاص وتوجهاتهم سواء اكان

مسحا مكتوبا استبيانا او شفويا ،وهذا منهج ملائم للدراسات التي تتوخى الوصول الى العلاقة بين المتغيرين وتأثير وتلك العلاقة .

سادسا- مجتمع البحث وعينته :- يتكون مجتمع البحث من قطاع المصارف في محافظ بابل حيث تعد اكثر القطاعات استخداما لتكنلوجيا المعلومات والاكثر حاجة الى رقابة داخلية عليها، وقد اشتملت عينة الدراسة على (٨) مصارف من الرشيد والرافدين في محافظة بابل .

المبحث الثاني / المطلب الاول (الرقابة الداخلية)

اولا- مفهوم الرقابة الداخلية :تعددت المفاهيم الخاصة بأجهزة الرقابة الداخلية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والجدول رقم (١) يمثل جزء من هذه المفاهيم

جدول رقم (١)مفهوم الرقابة الداخلية

ت	الجهة	تعريف ومفهوم الرقابة الداخلية
١	منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية	عبارة عن مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المنظمة من اجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والابقاء على الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات الادارة وتحسين الاداء(Lionel ,1992:p35)
٢	مجمع المحاسبين القانونيين	عبارة عن مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها المنظمة بقصد حماية اصولها النقدية وغيرها من الاصول وكذلك بقصد ضبط الدقة بالسجلات المحاسبية (المجمع العربي للمحسبين القانونين ،٢٠٠١)
٣	اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين	عبارة عن مجموعة من انظمة الرقابة المالية وغيرها من الانظمة الموضوعة من قبل ادارة المنظمة لإدارة اعمالها بكيفية منظمة وفعالة فضلا عن ضمان سياسات التسيير وحماية الاصول وضمان صحة المعلومات المسجلة بقدر الامكان. (براق ،٢٠٠٣:ص٣٦)
٤	الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة	طبقا لنص المعيار رقم (٤٠٠) والخاص بالرقابة الداخلية " يحتوي نظام الرقابة الداخلية على خطة تنظيمه ومجموعة من الطرق والاجراءات المطبقة من قبل الادارة بغية دعم الاهداف المرسومة لضمان امكانية السير المنظم والفعال للاعمال" وتشمل هذه الاهداف (احترام السياسة الادارية ، حماية الاصول، الوقاية او اكتشاف الغش والاخطاء، وتحديد مدى دقة السجلات المحاسبية) .(السوافيري

		،٢٠٠٢: ص١٢)

المصدر/ اعداد الباحث

مما ورد اعلاه يمكن ان نوضح ان الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية ادارية هادفة للمحافظة على اصول المنظمة ودقة معلوماتها.

ثانيا- مراحل تطور الرقابة الداخلية

١- مرحلة الرقابة الشخصية:- ركزت هذه المرحلة على مجموعة الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس ثم اخذت لتشمل بعض الاصول الاخرى ومن اهمها المخزون .

٢- مرحلة الضبط الداخلي:- اعتمدت مجموعة الوسائل التي تتبناها المنظمة لحماية النقدية والاصول الاخرى فضلا عن ضمان الدقة الحسابية والعمليات المثبتة في السجلات.(زغلول ،٢٠٠٦:ص٧)

٣- مرحلة الكفاءة الانتاجية:- اعتمدت على الخطة التنظيمية وكافة الطرق والاجراءات التي تضعها المنظمة لحماية اصولها و ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بما تفتضيه سياسات الادارة المرسومة . (AICPA , 1987 :p66)

٤- مرحلة هيكل الرقابة الداخلية :- في هذه المرحلة تم استبدال كلمة الرقابة الداخلية بهيكل الرقابة الداخلية باعتبار الاخير اكثر شمولية (زغلول، ٢٠٠٦:ص٧) ويتكون هيكل الرقابة الداخلية من العناصر التالية (ens&Loebbecke,2000:289) بيئة الرقابة الداخلية و النظام المحاسبي و الاجراءات الرقابية .مما ورد اعلاه يمكن ان نوضح ان الرقابة مرت بعدة مراحل وتطورت حسب تطور الاهداف والغايات من وجودها ولمواكبة التطور الصناعي واليات المنافسة .

ثالثا- اهداف الرقابة الداخلية :-من خلال المفاهيم السابقة للرقابة الداخلية يمكن استخلاص وايجاز اهداف الرقابة الداخلية بالاتي:- ١- حماية اصول المنظمة ، ٢- ضمان دقة وصحة المعلومات ، ٣- تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد المنظمة ، ٤- احترام السياسات الادارية والالتزام بها ،

رابعا- مقومات نظام الرقابة الداخلية :- لكل نظام رقابة داخلية سليم مجموعة من المقومات الاساسية يستند عليها والتي تساهم في تحقيق اهداف هذا النظام وقد يختلف مدى توافر هذه المقومات من منظمة الى اخرى بحسب الظروف المحيطة بها وعليه سيتم التركيز على :-

١- المقومات الادارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية :-تتضمن المقومات الادارية على مجموعة من الطرق والوسائل التي تزيد من كفاءته ويمكن ادراجها بالاتي:-

أ- هيكل تنظيمي كفئ :- يعد وجود هيكل تنظيمي كفء في اي منظمة اساس عملية الرقابة وهو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الادارات والاشخاص بدقة وبصورة واضحة ،وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنظمة وحجمها (شحاتة ،٨١:٢٠٠٣)

٢- توافر الموظفين الاكفاء:- تعتمد فعالية الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمنظمة والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، اذ يجب على المنظمة ان تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، او ترقية موظفيها الحاليين من خلال اعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم، الى جانب ضرورة توفير المؤهلات الكافية لدى موظفي المنظمة.

٣- معايير اداء سليمة:- ان وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير اداء هؤلاء العاملين ،وذلك في محاولة لمقارنة الاداء المخطط مع الاداء الفعلي وتحديد الانحرافات والاجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات (التهامي، ١٠١:٢٠٠٣)

٤- مجموعة من السياسات والاجراءات لحماية الاصول:- من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والاجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها او اختلاسها، وتزداد اهمية هذه السياسات والاجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لامركزي، حيث هناك بعد المسافات بين الوحدات والسياسات الموضوعة والتي هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الاجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة اخرى هي الهدف الذي تسعى اليه المنظمة ،اما الاجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف.(السوافيري، ٢٧:٢٠٠٢)

٥- قسم المراجعة الداخلية:- من متطلبات نظام الرقابة الداخلية وجود قسم تنظيمي اداري داخل المنظمة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية يقوم بفحص كافة السياسات المتبعة من قبل الادارة فضلا عن التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام والتأكد من عدم وجود تلاعب .(نور، ٣٤:١٩٨٩)

٢- المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية :- نظام الرقابة الداخلية يرتكز على مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية ويمكن ايجازها بالاتي :-

١- الدليل المحاسبي ،٢- الدورة المستندية. ٣- المجموعة الدفترية ، ٤- الوسائل الالية والالكترونية المستخدمة ٥- الجرد الفعلي للأصول ، ٦- الموازنات التخطيطية ، ٧- انظمة التكاليف المعيارية

المبحث االثاني /المطلب الثاني/تكنلوجيا المعلومات :اصبحت تكنلوجيا المعلومات ضرورة من ضروريات العصر الحديث نتيجة لما احدثته من تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة ، ومع زيادة التطور التكنلوجي وتنامي استخدام تكنلوجيا المعلومات عملت المنظمات على الاستفادة من المعالجة الالكترونية للبيانات لزيادة السرعة والدقة في الانجاز اذ ان استخدام الحاسوب اثر ايجابي في عملية المحاسبة (الرفاعي واخرون ،٢٠٠٩:١٨) وبقدر ما تحمله تكنلوجيا المعلومات من فوائد الا انها لا تخلو من المخاطر الامر الذي يستدعي تعزيز اهمية نظم الرقابة الداخلية ويفرض عليها التكيف مع هذه التطورات للتكنلوجيا ومواكبتها .

اولا – مفهوم تكنلوجيا المعلومات : اصبحت تكنلوجيا المعلومات ذات اثر كبير على جميع الاصعدة لما تحمله من تحولات كبيرة ولهذا فقد عرفت من قبل الكثيرون ، فعرفها (James,1995:7) ان مصطلح تكنلوجيا المعلومات من المصطلحات التي تستخدم بشكل واسع لما لها من قدرات كبيرة في استعمالها في تخزين المعلومات واسترجاعها . وعرفها ايضا (السالمي ،١٩٩٧:٩) بانها عبارة عن التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف اشكالها الى معلومات تستخدم من قبل المستفيدين . وعرفها (الجاسم ،٢٠٠٥: ٤٩) على انها تلك الاجهزة والمعدات والاساليب والوسائل التي استخدمها الانسان ويستخدمها ايضا للحصول على المعلومات الصوتية والمصورة والرقمية ومعالجتها من حيث تسجيلها وتنظيمها وتخزينها وحيازتها واسترجاعها وايصالها في الوقت المناسب لطالبيها. مما ورد اعلاه يمكن ان نبين ان تكنولوجيا المعلومات هي كافة الادوات والانظمة والاجهزة التي يتم اعتمادها من قبل اجهزة الرقابة الداخلية لزيادة الثقة والدقة في القوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها من قبل طالبيها .

ثانيا- اهمية تكنلوجيا المعلومات :لقد ساهم التطور لتكنلوجي في تحقيق رفاهية الافراد ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات والاتصال وما تبلغه من اهمية من ناحية وتوفير خدمات الاتصال بمختلف انواعها وخدمة التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة، ولقد اصبحت تكنولوجيا المعلومات وما يرافقها من تقدم علمي وتقني وتغير نوعي في حقول المعرفة فضاءاً رحباً الأمر الذي جعل منها ومن أدواتها القاعدة التقنية للانطلاق في مجال الأعمال. ان تكنولوجيا المعلومات قد أصبحت المحفز الرئيس لنشاطات الأعمال في عالم اليوم وذلك بسبب القدرات او الامكانيات لهذه التكنولوجيا والمتمثلة الحسابات الرقيمية الكبيرة وخزن تلك البيانات في مكان يسهل الوصول اليها في أي وقت .من كل ما تقدم نستنتج ان الحاسوب ما هو الا وسيلة متطورة يتحكم بها نظام الكتروني دقيق وحساس يقوم بأعمال كثيرة تعوض عن الجهد البشري ولكنها تبقى اداة يوجهها الأنسان للقيام بإنجاز ما يطلبه او يريده .(شحاتة ،٢٠٠٣: ٧٥)

ثالثا: خصائص وشروط التكنلوجيا للمعلومات الرقابية والمالية.مما لاشك فيه أن الحاسب يمتلك مجموعة من الخصائص تجعله مؤهلاً لتوفير المعلومات الرقابية والمالية بالشكل الذي يلبي المتطلبات الرقابية ومن هذه الخصائص هي : (جمعة:٢٠٠١،ص٤٥)

أ- السرعة الفائقة في اداء العمليات الحسابية والمنطقية ، ب- الدقة العالية في أداء العمليات الحسابية والمنطقية ت- الموثوقية ث- التوافق ج- التخزين :

رابعا :أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أهداف الرقابة الداخلية

لا تختلف أهداف الرقابة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي والتي تتمثل في الآتـــي :- (ايليا :٢٠٠٠،ص)

أ- سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات .

ب- المحافظة علي الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها .

ت- مدي فاعلية نظم الضبط الداخلي .

ث- مدي سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدي الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المنظمة.

ج- تقويم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير الى الأحسن .

ح- الاطمئنان علي سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة .

خامسا: مزايا استخدام التكنلوجيا في الرقابة الداخلية (ايليا:٢٠٠٠،ص) :أن لاستخدام التكنلوجيا للبيانات مزايا تساعد المراقب على تحقيق الأهداف بشكل افضل ومن مزاياها الاتي :-

أ- استخدام أساليب التحليل بالمقارنات والنسب واستخراج مؤشرات تساعده في المراقبة وتقويم الأداء

ب- تساعد في سرعة استرجاع البيانات والمعلومات المخزنة داخل ذاكرة الكمبيوتر

ت- تساعد في تطبيق نظام شبكة المعلومات الالكترونية [Inter – Net] في الرقابة علي فروع المنظمة

ث- إمكانيات الكمبيوتر في تنفيذ عمليات المراجعة من خلال وضع برامج مراجعة وقد تكون برامج جاهزة أو معدة لغرض محدد أو برامج عامة. مما ورد اعلاه من مزايا وخصائص تكنلوجيا لمعلومات في تحقيق اهداف الرقابة الداخلية يمكن ان نبين ان للاتمتة دور كبير في تحقيق تلك الاهداف والتي هي ذاتها اهداف المنظمة وهذا يعتمد بشكل كبير على النزاهة في العمل والثقة المتبادلة والتي تعتبر لخطوة الاولى في عملية الرقابة لإثبات دقة المعلومة بعيدة عن التلاعب المتعمد .

المبحث الثالث: الاطار العملي للبحث :مقارنة بين مصارف (الرشيد) و(الرافدين)

تمهيـــــــد: يتناول هذا المبحث الاطار العملي كيفية بناء أداة البحث لجمع المعلومات اللازمة والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق أداة البحث وثباتها، و إجراءات تطبيق البحث الميدانية والأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

المحور الاول: تصميم أداة البحـــــث: اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، وأساساً لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث، حيث تعتبر الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات في البحث الميدانية ويعود ذلك إلى إمكانية تحكم الباحث في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع البحث.وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين

١- الأسئلة المتعلقة بأبعاد تكنلوجيا المعلومات ٢- الاسئلة المتعلقة بأبعاد الرقابة الداخلية

وكانت الإجابات في القسمين الاول والثاني ذات إجابات مغلقة وفقاً لمقياس لكرت الخماسي وقد قام الباحث بحساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس لكرت ، حيث يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات. ويستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيماً تختلف من حيث أهميتها.

اولا: أساليب المعالجة الإحصائية: تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة(بالصدق والثبات للاستبانه فضلا عن حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المؤية لوصف افراد عينة البحث)

ثانيا: صدق الأداة: يعرف صدق أداة الدراسة على أنه مدى تمكن أداة جمع البيانات أو إجراءات القياس من قياس المطلوب قياسه ، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من اجله، فإنها بذلك تكون صادقة. وقد تم التأكد من صدق أداة البحث |بواسطة نوعين من أنواع الصدق وهما الصدق الظاهري والصدق البنائي.

ثالثا: ثبات أداة البحث: ويعرف الثبات على أنه "الاتساق في نتائج الأداة، ويقصد به قدرة المقياس على الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة نفسها مرة ثانية. تم التأكد من ثبات أداة البحث بتطبيقها في شكلها النهائي على (٨٠) مفردة من مجتمع البحث، ومن ثم تم استعادة الاستمارات الموزعة وتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. v22) بغرض حساب معدل ثباتها بواسطة معامل ثبات ألفا (لـ كرو نباخ). والجدول رقم (٢) يوضح معامل ثبات الأداة

جدول (٢) معامل ألفا لـ كرو نباخ لقياس ثبات لمحور تكنلوجيا المعلومات والرقابة الداخلية

ت	محور تكنلوجيا المعلومات				محور الرقابة الداخلية		
	البيان	عدد العبارات	معامل الثبات		البيان	عدد العبارات	معامل الثبات
١	اجهزة وبرمجيات	٥	0.764		بيئة الرقابة	4	0.883
٢	دقة قواعد البيانات	٣	0.820		الانشطة الرقابية	3	0.843
٣	شبكة الاتصال	٣	0.835		تقدير المخاطر	3	0.782
٤	التوثيق	٤	0.781		المعلومات والاتصالات	3	0.782
٥					المتابعة	3	0.68
المجموع الكلي للفقرات		١٥	0.823		المجموع الكلي للفقرات	15	0.826

المصدر / اعداد الباحث

يتضح من جدول (٢) إن قيم معاملات الثبات لمحور تكنلوجيا المعلومات جميعها موجبة ومتقاربة ومرتفعة ، حيث بلغ معدلها (0823)، اما بالنسبة لقيم معاملات الثبات لمحور الرقابة الداخلية ايضا كانت جميعها موجبة ومتقاربة ومرتفعة ، حيث بلغ معدلها(0.826) ، وعليه تستنتج على توافر درجة الثبات للمحاور اعلاه فضلا عن صدقها.

التحليل الاحصائي للبيانات الخاصة لمصرفي الرشيد والرافدين ،المحـــور الثاني: عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرهـــــا لأبعاد البحث لعينة من الموظفين العاملين في مصرفي الرشيد والرافدين:

أولاً : تكنلوجيا المعلومات(المتغير المستقل) .

جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث لمحور تكنلوجيا المعلومات

الإبعاد	الفقرات (C)	التكرارات التابعة لمصرف الرشيد			التكرارات التابعة لمصرف الرافدين		
		الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الأجهزة والبرمجيات	C1	3.6	3.9	72%	3.5	3.3	70%
	C2	3.7	4.8	74%	3.5	3.5	70%
	C3	3.6	4.3	72%	3.5	3.6	70%
	C4	3.6	4	72%	3.5	3.5	70%
	C5	3.7	5	74%	3.5	3.7	70%
	X1	3.5	22.1	70%	3.9	17.8	78%
دقة قواعد البيانات	C6	3.6	4.1	72%	3.3	2.9	66%
	C7	3.7	4.6	74%	3.4	2.9	68%

	C8	3.6	4.3	72%	3.6	3.9	72%
	X2	3.6	12.8	72%	3.5	9.6	70%
الشبكات والاتصالات	C9	3.6	4.3	72%	3.2	2.2	64%
	C10	3.6	4.3	72%	3.3	3.08	66%
	C11	3.6	4.1	72%	3.5	3.1	70%
	X3	3.5	12.4	70%	3.6	8.4	72%
التوثيق	C12	3.5	3.5	70%	3.5	3.3	70%
	C13	3.5	3.8	70%	3.2	2.8	64%
	C14	3.5	3.3	70%	3.3	3.7	66%
	C15	3.3	2.9	66%	3.4	2.3	68%
	X4	3.4	13.5	68%	3.6	7.7	72%
المعدل العام X		3.٥	6.8	74%	٣,٣	7.5	%76

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب باستخدام برنامج spss.v.22

يوضح الجدول السابق التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث على العبارات الخاصة بفقرات بتكنلوجيا المعلومات:

اولا- محـور اجهزة وبرمجيات : بالنسبة لمصرف الرشيد: من خلال دراسة الجدول اعلاه لاحظ الباحث ان جميع الاوساط الحسابية اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) حسب مقياس لكرت ، وكان الوسط الحسابي المرجح للمحور (3.5) وهو اعلى من الوسط الفرضي وهذا يعني ان مصرف الرشيد يعتمد على اجهزة وبرمجيات حديثة في عملة. اما مصرف الرافدين: كانت جميع الاوساط الحسابية المرجحة اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) حسب مقياس لكرت . وتشير هذه المتوسطات الى وجود علاقة ارتباط لمحور الاجهزة والبرمجيات ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (٣,٩)

ثانيا- محـور دقة قواعد البيانات : بالنسبة لمصرف الرشيد: من الجدول اعلاه لاحظ الباحث ان جميع الاوساط الحسابية اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) حسب مقياس لكرت ، وكان الوسط الحسابي المرجح للمحور (3.6) وهو اعلى من الوسط الفرضي وهذا يعني ان مصرف الرشيد يتعمد على مجموعه من القواعد لتحديد مدى دقة طالبي البيانات. اما مصرف الرافدين: كانت جميع الاوساط الحسابية المرجحة اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) حسب مقياس لكرت . وتشير هذه المتوسطات الى وجود علاقة ارتباط لمحور دقة قواعد البيانات على الافراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (٣,٥)

ثالثا- محـور الشبكات والاتصالات : - بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت جميع العبارات بأوساط حسابية مرجحة اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣) وقد بلغ الوسط الحسابي المرجح للمحور (٣,٥) وهذا يشير ان مصرف الرشيد يمتلك منظومه شبكات في عملة من اجل سهولة تبادل المعلومات سواء بين اقسام المصرف او مع المصارف الاخرى. في حين مصرف الرافدين: جاءت جميع الفقرات بأوساط حسابية مرجحة اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣) وتشير هذه المتوسطات الى وجود علاقة ارتباط لمحور شبكة الاتصال على الافراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.6).

رابعا- محور التوثيق: - بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت جميع العبارات على اوساط حسابية اعلى من الوسط الفرضي(٣) وكما موضحة في الجدول اعلاه وهذا يعني ان مصرف الرشيد يعتمد على توثيق جميع العمليات الحسابية التي يقوم بها بهدف اعادة المراجعة في العمل او المراجعة من جهة رقابية ويدعم ذلك المتوسط العام للمحور البالغ (٣,٤). بينما مصرف الرافدين: جاءت جميع العبارات على اوساط حسابية اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣) وتشير هذه المتوسطات الى وجود علاقة ارتباط لمحور التوثيق على الافراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (٣,٣). من خلال الجدول رقم (٥) نستنتج ان المتوسط الحسابي العام لمحاور تكنلوجيا المعلومات الخاص بالمصارف قيد الدراسة ان مصارف الرشيد حصلت على معدل عام (٣,٥) بينما مصارف الرافدين حصلت على (٣,٣) وهذا يعني ان مصارف الرشيد تستخدم الجانب الالكتروني في تمشية معاملاتها بشكل متطور وتمتلك قاعدة بيانات تمكنها من وصول المعلومة بالوقت المناسب واسترجاعها لمعالجتها باستخدام التغذية العكسية فضلا عن وجود وحدة توثيق وتتبع للمعلومات واساليب متطورة في توصيل مخرجاتها الى المستفيدين .

ثانياً : ابعاد الرقابة الداخلية (المتغير المعتمد) :-

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث نحو ابعاد الرقابة الداخلية

الابعاد	الفقرات (C)	مصرف الرشيد			مصرف الرافدين		
		الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الكفاية النسبية	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الكفاية النسبية
عينة الرقابة	C1	3.7	4.4	74%	3.5	3.6	70%
	C2	3.3	2.9	66%	3.4	3.8	68%
	C3	3.6	4.6	72%	3.5	3.7	70%
	C4	3.4	3.2	68%	3.5	3.6	70%

	Y1	3.8	3.9	76%	3.8	3.9	76%
الانشطة الرقابية	C5	3.6	4.6	72%	3.5	3.6	70%
	C6	3.7	4.9	74%	3.4	3.8	68%
	C6	3.6	3.9	72%	3.5	3.7	70%
	Y2	3.6	4.1	68%	3.5	3.6	70%
تقدير المخاطر	C7	3.4	3.8	68%	3.8	3.9	76%
	C8	3.3	3.8	66%	3.5	3.6	70%
	C9	3.6	4.8	72%	3.4	3.8	68%
	Y3	3.4	3.0	70%	3.5	3.7	70%
المعلومات والاتصالات	C10	3.5	3.3	66%	3.5	3.6	70%
	C11	3.5	3.3	66%	3.8	3.9	76%
	C12	3.5	3.3	66%	3.5	3.6	70%
	Y4	3.5	3.1	64%	3.6	3.8	68%
المتابعة	C13	3.4	2.7	%٦٨	3.5	3.7	70%
	C14	3.6	3.8	%٧٢	3.5	3.6	70%
	Y5	3.6	3.2	745	3.8	3.9	76%
المعدل العام (Y)		٣,٥	0.983	72%	٣,٤	3.2	71%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب باستخدام برنامج spss.v.22

اولا- محور بيئة الرقابة: - من خلال الجدول رقم (٤) يتضح للباحث:- بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت جميع فقرات المحور على أوساط حسابية على من الوسط الفرضي ايضا وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير للبيئة الرقابية لدى أفراد عينة البحث في مصرف الرشيد ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.8) ، بينما مصرف الرافدين: جاءت فقرات بأوساط متقاربة وهي اعلى من الوسط الفرضي ونلاحظ ان جميع الاوساط اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير محور البيئة الرقابية لدى أفراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.8).

ثانيا- محور الانشطة الرقابية :- بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت العبارات بالتعاقب وكما موضحة بالجدول اعلاه على أوساط حسابية اعلى من الوسط الفرضي ،وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير للأنشطة الرقابية لدى أفراد عينة البحث في مصرف الرشيد ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.6) . اما مصرف الرافدين: وجاءت كافة الفقرات حسب ما أظهره الجدول (٤) بأوساط حسابية مرتفعة ايضا ونلاحظ ان جميع الاوساط اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)،

وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير محور الانشطة الرقابية لدى أفراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.5)

ثالثا- محـور تقدير المخاطر :- بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت العبارات بأوساط حسابية عالية ايضا وكما موضحة في الجدول اعلاه وهي جميعها اعلى من الوسط الفرضي (3) وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير لتقدير المخاطر لدى أفراد عينة البحث في مصرف الرشيد ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.4) . اما مصرف الرافدين: جاءت الفقرات على اوساط حسابية مرتفعة ايضا ، ونلاحظ ان جميع الاوساط اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3)، وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير لمحور تقدير المخاطر لدى أفراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام البالغ (3.5).

رابعا-المعلومات والاتصالات:- بالنسبة لمصرف الرشيد: جاءت جميع عبارات (١١، ١٢، ١٣) هذا المحور بوسط حسابي (3.5)، وكفاية نسبية (66%) وانحراف معياري (3.3) ، وهذا يوضح هذه المتوسطات إلى وجود تأثير للمعلومات والصالات لدى أفراد عينة البحث في مصرف الرشيد ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.5). اما مصرف الرافدين: جاءت الفقرات باوساط اعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير لمحور المعلومات والاتصالات لدى أفراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.6)

خامسا- المتابعة: - مصرف الرشيد: جاءت العبارة رقم (١٥) بوسط حسابي مرجح (3.6) وكفاية نسبية (72%) وانحراف معياري (3.8)، ينما جاءت العبارة رقم (١٤) بوسط حسابي (3.4) وكفاية نسبية (68%) وانحراف معياري (2.7). وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير للمتابعة لدى أفراد عينة البحث في مصرف الرشيد ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.5). اما مصرف الرافدين: جاءت العبارة رقم (١٤) بمتوسط حسابي مرجح (3.5) ، وشدة اجابة (70%) وانحراف معياري (3.7). وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (١٥) بوسط حسابي مرجح (3.5) وشدة اجابة (70%) وانحراف معياري (3.6). ونلاحظ جميع الاوساط اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3)وتشير هذه المتوسطات إلى وجود تأثير لمحور المتابعة لدى أفراد عينة البحث ويدعم ذلك المتوسط الحسابي العام لهذا المحور والذي بلغ (3.5) .من الجدول رقم (٤) نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام لمصارف الرشيد بلغ (٣,٥) بينما لمصارف الرافدين بلغ (٣,٤) وبالنتيجة نستنتج ان مصارف الرشيد افضل من مصارف الرافدين لمحاور الرقابة الداخلية وهذا يعني وجود توصيف لأعمال الموظفين الذين تم اختيارهم وفق معايير وتفعيل لنظام محاسبة المسؤولية مقابل الصلاحيات

الممنوحة ضمن البيئة الرقابية والاجراءات الرقابية على كافة الموجودات فضلا عن تقويم الاداء وتحديد المعوقات وتذليلها ودعم مراكز القوة ودراسة مخاطر النظام الالكتروني ومتابعته بشكل دوري ومستمر من خلال التغذية العكسية .

المحور الثالث: تحليل واختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث :يهدف هذا المبحث إلى :- اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث باستخدام معامل الارتباط البسيط ومن ثم اختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام اختبار (t)، حيث توجد علاقة معنوية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر أو مساوية لقيمة (t) الجدولية، اما إذا كانت اصغر من قيمتها الجدولية فإن العلاقة غير معنوية عند مستوى معنوية (١%)، ولتحقيق هذا الهدف لابد من التحقق من مدى أمكانية قبول او رفض الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات المنبثقة عن كل منها.

جدول (٥) نتائج علاقات الارتباط بين تكنلوجيا المعلومات والرقابة الداخلية مع قيم (t)

المتغير المعتمد / المتغير الفرعي المستقل	معامل الارتباط وقيمة (t)	الرقابة الداخلية y (مصرف الرشيد)	الرقابة الداخلية Y (مصرف الرافدين)	قيمة(t) الجدولية
اجهزة والبرمجيات x1	معامل الارتباط	0.038	0.576	0.059
	قيمة(t) المحسوبة	0.065	1.220	
دقة قواعد البيانات x2	معامل الارتباط	0.177	0.038	
	قيمة(t) المحسوبة	0.312	0.065	
شبكة الاتصال x3	معامل الارتباط	0.816	0.177	
	قيمة(t) المحسوبة	2.393	0.312	
التوثيق X4	معامل الارتباط	0.812	0.215	
	قيمة (t) المحسوبة	0.713	0.123	
نوع العلاقة	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى ١%			

المصدر – اعداد الباحث بالاعتماد نتائج الحاسبة الالكترونية (40)=N

أ- اختبار المحور (X1): (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اجهزة وبرمجيات والرقابة الداخلية) بالنسبة لمصرف الرشيد: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين اجهزة وبرمجيات والرقابة الداخلية (X1) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.038) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(0.065) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059) . اما مصرف الرافدين: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة

ارتباط موجبة بين الاجهزة والبرمجيات (X_1) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.576) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (1.220) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059.

ب- اختبار المحور (X2) :(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين دقة قواعد البيانات والرقابة الداخلية) . بالنسبة لمصرف الرشيد: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين دقة قواعد البيانات (X2) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.177) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(0.312) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059) . في حين مصرف الرافدين: . إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين محور دقة قواعد البيانات و الرقابة الداخلية (X_2) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.038) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(0.065) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059)

ت- اختبار المحور(X3) : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين شبكة الاتصال والرقابة الداخلية) . بالنسبة لمصرف الرشيد: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين شبكة الاتصال (X3) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.816) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(2.393) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059)

بالنسبة لمصرف الرافدين: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين شبكة الاتصال و الرقابة الداخلية (X_3) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.177) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(0.312) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059) .

اختبار المحور(X4) : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التوثيق والرقابة الداخلية) . بالنسبة لمصرف الرشيد: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين شبكة الاتصال (X4) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.812) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت(0.713) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059) ، بينما مصرف الرافدين: إذ يشير الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين التوثيق و الرقابة الداخلية (X3) و المتغير(y) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.215) وان هذه العلاقة معنوية عند مستوى (١%) وهذا ما عكسته قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (٠،١٢٣) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.059) . من خلال ما تقدم نستنتج وجود علاقة قويه معنويه بين

المتغير المستقل والمتغير المعتمد وفي كلا النوعين من المصارف ، أي في كلا النوعين هناك ترابط وثيق بين النظام الالكتروني للمعلومة والاجراءات الرقابية المعتمدة وعليه تقبل الفرضية الاولى التي مفادها (وجود علاقة ذات دلالة معنويه بين تكنلوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية) لمصرفي الرشيد والرافدين.

المحور الرابع: تحليل واختبار اتجاهات التأثير بين متغيرات البحث : يهدف هذا المبحث إلى اختبار تأثير المتغير المستقل (تكنلوجيا المعلومات) بشكل منفرد ومجتمع في المتغير المعتمد (الرقابة الداخلية) ، وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) واختبار (F) لتحديد معنوية معادلة الانحدار البسيط ، إذ يوجد تأثير معنوي إذا كانت (F) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الجدولية ولا يوجد هذا التأثير إذا كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (١%) ، كذلك تم استخدام معامل التحديد (R2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد ، واختبار (T) لتحديد اختبار معنوية علاقات التأثير عند مستوى معنوية (١%) .

جدول (٦) تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير تكنلوجيا المعلومات و الرقابة الداخلية

المتغير التابع	الرقابة الداخلية Y										
المتغير المستقل	Constant مصارف الرشيد		Constant مصارف الرافدين		معامل التفسير R2	معامل التفسير R2	قيمة F		الجدولية (١%)	قيمة T		الجدولية (١%)
	A	B	A	B	مصارف الرشيد	مصارف الرافدين	المحسوبة (الرشيد)	المحسوبة (مصارف الرافدين)		المحسوبة (مصارف الرشيد)	المحسوبة (الرافدين)	
الاجهزة والبرمجيات X1	1.861	0.122	1.939	2.365	0.001	0.332	0.004	1.488	0.003	0.065	1.220	0.065
دقة قواعد البيانات X2	1.602	0.499	1.861	0.122	0.031	0.151	0.097	0.004		0.312	0.065	
شبكة الاتصال X3	1.689	4.042	1.602	0.499	0.656	0.131	5.727	0.097		2.393	0.312	

التوثيق X4	**1.731**	**3.31**	**1.727**	**1.380**	**0.319**	**0.146**	**0.519**	**0.159**		**1.012**	**0.465**	
المعدل	١,٧٢٠	١,٩٩٣	١,٧٨٢	١,٠٩١	**.501**	**.19**	**1.586**	**.437**		**.946**	**.516**	

المصدر : إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية (N=40)

اولا - اختبار المحور (X1) :- (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للأجهزة والبرمجيات في ابعاد الرقابة الداخلية). بالنسبة لمصرف الرشيد: كما عكست النتائج الاحصائية الى وجود علاقة تأثير موجبة للأجهزة والبرمجيات (X1) في ابعاد الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط الاجهزة والبرمجيات (0.004) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار (B=0.122) لكل من مؤشرات اجهزة وبرمجيات عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بُعد القياس يؤثر في الرقابة الداخلية ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . واظهرت نتائج قيمة معامل التفسير(R2) والتي كانت (0.001) وهذا يعني ان الاجهزة والبرمجيات (X1) يفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.065) وهي مساوية لقيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (1%) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .. اما مصرف الرافدين: يشير الجدول (٦) الى وجود علاقة تأثير موجبة الاجهزة والبرمجيات (X_1) في الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط والتي كانت قيمها كالاتي(1.488) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار (2.365) عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بُعد الاجهزة والبرامجيات يؤثر في الرقابة الداخلية ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط كما عكست نتائج قيمة معامل التفسير(R^2) التي كانت (0.332) وهذا يعني ان بُعد الاجهزة والبرمجيات (X_1) تفسر ما نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة التي كانت(1.220) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

ثانيا - اختبار المحور (X2) :- (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية دقة قواعد البيانات في الرقابة الداخلية). بالنسبة لمصرف الرشيد: يشير الجدول (٦) الى وجود علاقة تأثير موجبة بين دقة قواعد البيانات (X2) و الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لمؤشرات دقة قواعد البيانات حيث كانت قيمتها(0.097) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار(B=0.499) لكل من مؤشرات دقة قواعد البيانات عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من الرقابة الداخلية، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . كما عكست النتائج قيمة معامل التفسير(R2) التي كانت (0.031) وهذا يعني ان لدقة قواعد البيانات (X2) تفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.312) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . بينما مصرف الرافدين: كما عكست النتائج الاحصائية الى وجود علاقة تأثير موجبة لدقة قواعد البيانات (X_2) في الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لدقة قواعد البيانات (0.004) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار (B=0.122) لكل من دقة قواعد البيانات عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بُعد القياس يؤثر في الرقابة الداخلية ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . واظهرت نتائج قيمة معامل التفسير(R^2) والتي كانت (0.151) وهذا يعني ان دقة قواعد البيانات (X_2) يفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.065) وهي مساويه قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (1%) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

ثالثا - اختبار المحور (X3) :- (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية شبكة الاتصال في الرقابة الداخلية). بالنسبة لمصرف الرشيد: يشير الجدول (٦) الى وجود علاقة تأثير موجبة شبكة الاتصال (X3) في ابعاد الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لمؤشرات شبكة الاتصال جميعها حيث كانت(5.727) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يعكس معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار (B=4.042) لكل من مؤشرات شبكة الاتصال عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بُعد المعرفة يؤثر في

مؤشرات ابعاد الرقابة الداخلية ، وهذا يدل على ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط كما عكست النتائج قيمة معامل التفسير(R2) التي كانت (0.656) وهذا يعني ان بُعد شبكة الاتصال (X3) تفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الابعاد الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.393) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من ابعاد الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . ". في حين مصرف الرافدين: يشير الجدول (٦) الى وجود علاقة تأثير موجبة بين شبكات والاتصال (X_3) و الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لمؤشر شبكات الاتصال حيث كانت قيمتها(0.097) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار(B=0.499) لكل من مؤشرات شبكات الاتصال عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الرقابة الداخلية ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . كما عكست النتائج قيمة معامل التفسير(R^2) التي كانت (0.131) وهذا يعني ان شبكات الاتصال (X_3) تفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.312) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

رابعا: اختبار المحور (X4) :- (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية التوثيق في الرقابة الداخلية).بالنسبة لمصرف الرشيد: يشير الجدول (٦) الى وجود علاقة تأثير موجبة للتوثيق (X4) في ابعاد الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لمؤشرات التوثيق جميعها حيث كانت (٠,٥١٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يعكس معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار (B=3.31) لكل من مؤشرات التوثيق مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بُعد المعرفة يؤثر في مؤشرات الرقابة الداخلية ، وهذا يدل على ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط كما عكست النتائج قيمة معامل التفسير(R2) التي كانت(٠,٣١٩) وهذا يعني ان بُعد للتوجه الابداعي (X4) تفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الابعاد الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.012) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من ابعاد الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . اما مصرف الرافدين: يشير الجدول (٦) الى

وجود علاقة تأثير موجبة بين التوثيق (X4) و الرقابة الداخلية (Y) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لمؤشر التوثيق حيث كانت قيمتها.(٠,١٥٩)وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة(0.003) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر، وبلغت قيمة معامل الانحدار(B=1.380) لكل من مؤشرات شبكات الاتصال عند مستوى المعنوية المذكور اي ان تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الرقابة الداخلية ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط . كما عكست النتائج قيمة معامل التفسير(R^2) التي كانت (0.146) وهذا يعني ان شبكات الاتصال (X_4) تفسر نسبة من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية . اما النسبة المتبقية فتعود الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.465) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.065) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار(B) لكل من الرقابة الداخلية عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط

ومن خلال متقدم وحسب التحليل الاحصائي لكلا النوعين من المصارف تم احتساب (T، F) لمعرفة مدى تأثير محاور المتغير المستقل (تكنلوجيا المعلومات) بأبعاده الاربعة على محاور الرقابة الداخلية بشكل عام (المتغير المعتمد) تبين هناك تأثير بنسب متفاوتة لكلا النوعين حيث كان المعدل العام لقيمة t المحسوبة لمصرف الرشيد 946. وقيمة f 1.587 بينما كانت قيمة t المحسوبة لمصرف الرافدين 516. وقيمة F 437. وعليه يمكن الاستنتاج على وجود تأثير ابعاد تكنلوجيا المعلومات لمصارف الرشيد اكبر من نظيرتها الرافدين وحسب ما تبين من قيمة t المحسوبة في ابعاد الرقابة الداخلية وعليه تثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها (تأثير ابعاد تكنلوجيا المعلومات في ابعاد نظام الرقابة الداخلية)

ويوضح الجدول (٧) ترتيب القوة التأثيرية لتكنلوجيا المعلومات (X) في ابعاد الرقابة الداخلية (Y) وفقاً إلى قيام معامل التفسير (R^2) وعلى النحو الآتي :-

أبـــــــــعاد	مصرف الرشيد		مصرف الرافدين	
	معامل التفسير (R^2)	ترتيب القوة التأثيرية	معامل التفسير (R^2)	ترتيب القوة التأثيرية
اجهزة والبرمجيات X1	0.001	الرابعة	0.332	اولى
دقة قواعد البياناتX2	0.031	الثالثة	0.151	الثانية
شبكة الاتصالX3	0.656	الاولى	0.131	الرابعة
التوثيقX4	0.319	الثانية	0.146	الثالثة

المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٧) ما يأتي :-

١-في مصرف الرشيد: حقق بُعد شبكة الاتصال(x3) المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير في ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (0.656)، اما مصرف الرافدين: حقق بُعد الاجهزة والبرمجيات (X1) المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير في ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (٠,٣٣٢) .

٢-في مصرف الرشيد: حقق بعد التوثيق (X4) المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير في بعد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (٠,٣١٩)، اما مصرف الرافدين: حقق بعد دقة قواعد البيانات (X1) المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير في بعد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (٠,١٥١).

٣-في مصرف الرشيد: ونجد بُعد دقة قواعد البيانات (X2) المرتبة الثالثة من حيث قوة التأثير في تحقيق ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (0.031)، اما مصرف الرافدين: ونجد بُعد التوثيق (X4) المرتبة الثالثة من حيث قوة التأثير في تحقيق ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (٠,١٤٦)، .

٤-في مصرف الرشيد: جاء بُعد اجهزة وبرمجيات (X1) في المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير في ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (0.001)، اما مصرف الرافدين: جاء بعد شبكة الاتصال في المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير في ابعاد الرقابة الداخلية من خلال معامل تفسير بلغ (٠,١٣١) .

ومما تقدم بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٧) نستنتج المحاور المؤشرة حسب درجتها على الرقابة الداخلية للمصارف على النحو الاتي :-

مصارف الرشيد			مصارف الرافدين		
ت	المحور	النسبة المئوية	ت	المحور	النسبة المئوية
١	شبكة الاتصال	٦٥%	١	اجهزة وبرمجيات	٤٣%
٣	التوثيق	٣١%	٢	دقة قواعد البيانات	١٩%
٣	دقة قواعد البيانات	003%	٣	التوثيق	١٧%
٤	اجهزة وبرمجيات	٠٠٩%	٤	شيكات الاتصال	١٩%

من خلال النسب المئوية لا بعاد تكنلوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية لوحظ وجود تفاوت في قوة التأثير لكلا النوعين من المصارف وهذا يعني هناك نسبة عدم تلائم بين تكنلوجيا المعلومات ومستلزمات القوانين واللوائح لنظام الرقابة الداخلية للمصارف بنوعيه وهذا ما أظهرته النسب المئوية اعلاه وعليه

تثبت الفرضية الثالثة التي مفادها (عدم تلائم نظم الرقابة الداخلية في ظل تكنلوجيا المعلومات مع اللوائح والقوانين)

وهذا ما يؤكد على وجود معوقات في نوعي المصارف عينة البحث في استخدام تكنلوجيا المعلومات بما يخدم قوانين ولوائح نظام الرقابة الداخلية بعدم توفر الحواسيب بشكل كافي او عدم تطورها فضلا عن عدم استخدام البرامج ذات التقنية العالية كما هو مبين في مصارف الرشيد حيث باتت تأثير جدا ضعيف بما يقارب 009%. مقارنة بالرافدين بالإضافة الى وجود معوقات في المحاور الاخرى وهذا ما يثبت الفرضية الرابعة التي مفادها (يوجد معوقات لنظم الرقابة الداخلية في استخدام تكنلوجيا المعلومات في المصارف)

الاستنتاجات

١- تكنولوجيًا المعلومات هي كافه الأدوات و الأنظمة و الأجهزة التي يتم اعتمادها من قبل اجهزه الرقايه الداخلية لزياده الثقة و الدقة في القوائم المالية و درجه الاعتماد عليها من قبل طالبيها

٢-التطور العلمي و التكنولوجي يساعد على تطور تكنولوجيا المعلومات حيث باتت المعلومات سهله الخزن وسهولة الحصول عليها و معالجتها بدون اي جهد مقارنة بالسابق

٣- ان لكل نظام اساس او قاعده يستند عليها في ادائه و ان قوه و كفاءة و نجاح نظام الرقابة الداخلية مرتبط بقوه و مقارنه قواعده سواء كانت تنظيميه او محاسبيه و هي التي تحدد مساره و خطته و بالتالي كفاءه ادائه

٤- ان مصارف الرشيد تستخدم الجانب الالكتروني في تنميه الاعمال بشكل متطور حيت انها تمتلك قاعده بيانات تمكنها من وصول المعلومة بالوقت المناسب و استرجاعها لمعالجتها باستخدام التغذية العكسية اضافه الى وجود وحده توقيت وتتبع للمعلومات و مقارنتها بمصارف الرافدين و حسب ما مبين من جدول (٣)

٥- من جدول رقم (٤) ان مصارف الرشيد افضل من مصارف الرافدين عند محاور الرقابة الداخلية و حسب الوسط الحسابي المرجح للمحاور و هذا يثبت وجود توصيف لا عمال الموظفين الذين تم اختيارهم وفق معايير و تفعيل لنظام محاسبة المسؤولية مقابل الصلاحيات الممنوحة ضمن البيئة الرقابية و تقويم الاداء و تحديد المعوقات و تفعيلها و دعم مراكز القوه و دراسة مخاطر النظام الالكتروني

٦- وجود علاقه قويه و معنويه بين المتغيرين المستقل و المعتمد في كلا النوعين من المصارف اي هنالك ترابط وثيق بين النظام الالكتروني للمعلومة و نظام الرقابة الداخلية و هذا اثبات للفرضية الاولى حسب جدول رقم (٥)

٧- حسب جدول رقم (٦) ان المتوسط المرجح العام لـ T المحسوبة و F المحسوبة لا بعاد تكنولوجي المعلومات و اثرها على محاور الرقايه الداخلية تبين ان تأثير ابعاد تكنولوجيا المعلومات لمصارف الرشيد اكبر من نظيرتها الرافدين حسب T المحسوبة و هذا اثبات للفرضية الثانية

٨- حسب جدول رقم (٧) هنالك تفاوت في قوه التأثير لا بعاد تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية لكلا النوعين و هذا يدل على وجود نقاط ضعف و بالتالي عدم تلائم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات مع اللوائح والقوانين فضلا عن وجود معوقات في بعض محاور تكنولوجيا المعلومات كما مبين في مصارف الرشيد في محور الأجهزة و البرمجيات حيث ان تأثيرها صعب جدا و هذا ما يثبت الفرضيات الثالثة و الرابعة

التوصيات

١- ضرورة وجود نظام تكنولوجي متطور في كلا النوعين من المصارف يواكب التطورات الاقتصادية و الصناعية و بما يخدم اهداف الرقابة الداخلية

٢- لكل نظام اساس يدعمه و اساس نظام تكنولوجيا المعلومات هو الأجهزة الإلكترونية و البرمجيات و المبرمجين الكفوئين خدمة لا هداف نظام الرقابة الداخلية لذا ضرورة توفير اجهزه وبرمجيات بشكل كافي يخدم الاهداف العامة

٣- ضرورة وجود تعاون بين مستخدمي النظام التكنولوجي و نظام الرقابة الداخلية لتذليل المعوقات و دعم نقاط القوه بما يطابق تعليمات و لوائح المصرفية و تقديم معلومات دقيقه و موثوقة و ملائمه

٤- ضرورة تفعيل نظام محاسبه المسؤولية على مستخدمي نظام محاسبه المسؤولية لمنع اي تلاعب و جعل نظام الرقابة اكثر سهوله

٥-ضروره حصر النظام التكنولوجي و خصوصا تكنولوجيا المعلومات بموظفين محدودين لتحديد مسؤوليتهم عن مخرجاتها امام نظام الرقابة الداخلية للمصارف

المصادر

1- C-Lionel et v. Gerard “ Audited control interne : Aspects Financiers operation et strategique” edition dalloze paris 1992.p 35.

٢- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (مفاهيم التدقيق المتقدمة)٢٠٠١

٣- براق ، محمد "نظام الرقابة الداخلية على المستشفيات" مطبوعة موجهه لطلبة الماجستير للعلوم الاقتصادية . غير منشورة – جامعة المسيلة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ص ٣٦

٤- السوافيري – فتحي رزق واخرون "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية " الدار الجامعة الجديدة للنشر – الاسكندرية ٢٠٠٢ ص٢٧

٥- زغلول .هشام " نحو نظام الكتروني للرقابة الداخلية يتلائم مع انشطة الرقابة الإلكترونية " مجلة الرقابة المالية العدد ٩ لسنة ٢٠٠٦ ص٧

6- American Institute of certified publice Accounting (AICPA)1987 codification of statement on Auditing standard, AIC PA Publications.

٨- الصحن، عبد الفتاح محمد ، واخرون " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة" الدار الجامعة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية –مصر ٢٠٠٦ ص٢٥

٩- نصر علي ،عبد الوهاب و السيد شحاتة " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنلوجيا المعلومات " الدار الجامعة الاسكندرية ٢٠٠٣ ص٨١

١٠- التهامي وطواهر (محمد) وصدقي مسعود " المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسات التطبيقية " ديوان المطبوعات الجامعية والجزائر ط٢ ، ٢٠٠٥ ص٩٠

١١- احمد نور واخرون " الرقابة ومراجعة الحسابات " مؤسسة سبأ الجامعة الاسكندرية ١٩٨٩ ص٣٤

١٢- عبد الفتاح (محمد الصحن) واخرون" الرقابة والمراجعة الداخلية " الدار الجامعة ، الاسكندرية ٢٠٠٤ ص١٩

١٣- توماس (وليام) واخرون" المراجعة بين النظرية والتطبيق " مترجم ،دار المريخ ، السعوديه ١٩٨٩ص٣٧٩

14- James A.senn “ information Technology in Business “ U.S.A., prentice Haii ,1995 p7

١٥- السالمي ،علاء عبد الرزاق "تكنلوجيا المعلومات " عمان ١٩٩٧ ص٩

١٦- الجاسم ، جعفر " تكنلوجيا المعلومات " دار النشر والتوزيع عمان –الاردن ٢٠٠٥-ص٤٩

١٧- فرغلي ،عبد الله علي موسى "تكنلوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني " ط١. مصر . ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٧ ص٢٤-٢٨

١٨- جمعة ،احمد حلمي "المدخل الحديث لتدقيق الحسابات " دار الصفاء للنشر والتوزيع ط٢ عمان الاردن ٢٠٠١

١٩- ايليا- عيلوني "تطور تكنلوجيا المعلومات وانظمة الرقابة الداخلية " رسالة ماجستير ز الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك ، الادارة والاقتصاد ،قسم المحاسبة ٢٠٠٠